الصراعات الإثنية في إثيوبيا وتأثيرها على استقرار الدولة
دراسة حالة تيغراي

Ethnic conflicts in Ethiopia and their impact on state stability: Tigray case study

م. رحمة جمال أحمد

معيدة بقسم العلوم السياسية – جامعة السويس

أ.د / نيبال عز الدين جميل – أستاذ العلوم السياسية – عميدة كلية السياسية والاقتصاد جامعة السويس

أ.م. د/ أحمد جلال محمود – أستاذ العلوم السياسية المساعد – ووكيل الدراسات العليا لكلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

الملخص:

تستعرض هذه الدراسة الابعاد الفكرية والنظرية والتي تساهم بشكل اساسي في رسم معالم النزعة الإثنية بين القوميات داخل الدولة الإثيوبية، وقد تناولت الدراسة سياسات التهميش والإقصاء التي عمقت مشاعر التعصب والتمييز وولدت معها شعور الكراهية بين المجموعات الإثنية المختلفة والذي فكك نسيج المجتمع الإثيوبي وأضعف روابطه الاجتماعية، وقد تم التركيز بشكل مفصل علي أزمة إقليم تيغراي لتوضيح جوهر الصراع الذي تخوضه هذه الجماعات في سبيل تحقيق مطالبها الإثنية، كما ركزت علي التحديات التي يعكسها هذا التنوع أمام تحقيق استقرارها السياسي والاقتصادي، وتطرقت إلي الوسائل التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة للنظام السياسي الإثيوبي في الاستجابة لتلك المطالب واحتوائها للقضاء علي الحركات الانفصالية التي تهدد وحدة واستقرار الدولة، والتي تظهر بشكل أوضح عند فشل النظام السياسي في تلبية مطالبها، وتحقيق ديمقراطية حقيقية تسمح معها بتوليد قدر من المساواة، مما يجعلهم يشعرون بالتهميش والاستبعاد السياسي والاقتصادي، وهو ما أنعكس من خلال صراع قومية تيغراي مع الحكومة الفيدرالية والتي

أعقبها تداعيات اقتصادية واجتماعية علي المستوي الداخلي والإقليمي كما وساهمت في مطالبات بالسلطة والنفوذ من قبل مجموعات الإثنية الأخرى.

الكلمات المفتاحية :

(الجماعات الإثنية – الاستقرار السياسي– النزاع الإثني – التعددية الإثنية – الحركات الانفصالية).

Abstract:

This study reviews the intellectual and theoretical dimensions that contribute fundamentally to shaping the features of ethnicity among nationalities within the Ethiopian state. The study addressed the policies of marginalization and exclusion that deepened feelings of fanaticism and discrimination and generated feelings of hatred between different ethnic groups, which dismantled the fabric of Ethiopian society and weakened its social ties. The study focused in detail on the Tigray region crisis to clarify the essence of the conflict that these groups are waging in order to achieve their ethnic demands. It also focused on the challenges that this diversity reflects in achieving their political and economic stability. It also touched on the means followed by successive governments of the Ethiopian political system in responding to these demands and containing them to eliminate separatist movements that threaten the unity and stability of the state, which appear more clearly when the political system fails to meet their demands and achieve a real democracy that allows for the generation of a degree of equality, which makes them feel marginalized and

excluded politically and economically, which was reflected through the conflict of the Tigray nationality with the federal government, which was followed by economic and social repercussions at the internal and regional levels, and contributed to demands for power, And influence by other ethnic groups.

Key words:

(Ethnic groups – political stability – ethnic conflict – ethnic pluralism – separatist movements).

مقدمة

تُعَدُّ الدولة الإثيوبية واحدةً من أهم الدول الأفريقية التي تشهد تنوعًا وتعددًا إثنيًا، والتي تتضمن أكثر من 80 مجموعة إثنية، كما أنها أيضاً واحدة من الدول الأفريقية التي عانت من الترسيم العشوائي للحدود في القارة الأفريقية، وبرزت بها أزمة الهوية والنزعة الإثنية بشكل واضح، حيث شكلت النزعة الإثنية أبرز معالم السياسية الإثيوبية لفترة طويلة؛ بسبب فشل الأنظمة الحاكمة في إثيوبيا على اختلافها من إيجاد حل للصراع الإثني بين الشعوب الإثيوبية المختلفة بدءًا من الحكم الإمبراطوري مرورًا بالدولة المركزية ووصولًا إلى النظام الفيدرالي القائم منذ تسعينيات القرن الماضي ، ما تسبب في العديد من المشكلات والصراعات الداخلية التي وصلت إلى حروب أهلية، وفتح الباب أمام المزيد من التدخلات الإقليمية والدولية في الشئون الداخلية الإثيوبية من أجل توجيه دفة الصراع بحسب المصالح المتنوعة.

إلا أن المشكلة الحقيقية في إثيوبيا ليست في التنوع الاختلاف، فهو ظاهرة طبيعية لكن المشكلة تكمن في عدم نجاح سياسات النظم المتعاقبة في دمج او استيعاب هذه الجماعات لضمان تجنب الصراعات والنزاعات الإثنية بينها، وتصارع كل قومية في بسط نفوذها والاستحواذ على الموارد من أجل تحقيق مصالحها وذلك على حساب القوميات الأخرى.

مشكلة الدراسة

إن التركيبة الإثنية، بما تحمله من تعددية ثقافية ولغوية وحضارية، وحتى معتقدات دينية، والتي يتسم بها المجتمع الإثيوبي، كانت سببًا في صراع القوميات الإثنية وسعي كل جماعة إثنية في تحقيق مصالحها، هذا الأمر الذي انعكس على دور صانعي القرار السياسي الإثيوبي، والذين ركزوا على تحقيق مصالح قومياتهم وتهميش القوميات الأخرى، كما يرجع ذلك إلي معاناة القوميات الإثنية في إثيوبيا لفترات طويلة من سياسات المركزية والتهميش، من قبل بعض الجماعات الإثنية التي هيمنت على الحكم لفترات طويلة مثل الأمهرة والتيغراي، مما أثار استياء الجماعات الأخرى كالأورومو والصوماليين، مما كان سببًا في بروز حالة من عدم التعايش السلمي بين الجماعات الإثنية، وسيادة الأجواء الصراعية والتي أشعلت نيران الانفصال لدي القومية وتنامي المطالبات من جانب الإثنيات للحصول على حكم ذاتي يمكنهم من إدارة شؤونهم وشئون إقليمهم وفقًا لتطلعاتهم.

وبناءاً على ما سبق، تسعي هذه الدراسة إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات البحثية ومن أهمها:

١. ما العوامل التاريخية التي ساهمت في تشكيل الهويات الإثنية في إثيوبيا؟

٢. ما هي أبرز الصراعات الإثنية في إثيوبيا؟

٣. كيف تؤثر التوترات الإثنية على الاستقرار السياسي والاقتصادي في إثيوبيا؟

٤. ما هي أبرز الاستراتيجيات التي أتبعتها الحكومة الإثيوبية للتعامل مع الصراعات الإثنية؟

٥. ما أبرز التحديات التي تواجه إثيوبيا في تحقيق المصالحة الوطنية بين الجماعات الإثنية المختلفة؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير أسباب الصراعات الإثنية وتداعياتها على استقرار وتماسك الدولة الإثيوبية، زمن ثم الوقوف على أهم التحديات وتحليل العقبات التي تواجه الدولة

الإثيوبية في التعامل مع الصراعات الإثنية، والتعرف على أبرز الجهود والأدوار الدولية المتبعة في إطار أزمة إقليم تيغراي، ومعرفة مدى نجاح الإجراءات التي تتخذها الحكومة الإثيوبية للتعامل مع صراع القوميات الإثنية.

منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على منهج دراسة الحالة، للتعرف على وضع النزعة الإثنية داخل المجتمع الإثيوبي وتقديم وصف شامل للعوامل التي تؤدي إلى الصراعات وكيفية التغلب عليها والحلول المطروحة لتعزيز الوحدة والعدالة الاجتماعي، وكذلك اعتمدت على منهج تحليل النظم لدراسة الأبعاد المختلفة للظاهرة الإثنية، والأدوار المتنوعة لصانعي القرار في إثيوبيا في التجاوب مع مطالب القوميات الإثنية ورغباتها، والآليات التي تم اتخاذها لاحتواء الصراع وتحقيق استقرار الدولة.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

فمن الضروري توضيح الإطار المفاهيمي الذي تستعين بدراسة لتحليل أثر النزعة الإثنية على استقرار الدولة فيه أثيوبيا والمتمثل في عدة مفاهيم منها: مفهوم الإثنية، الصراع، الاستقرار السياسي، الحركات الانفصالية وتسييس الإثنية

١. مفهوم الإثنية

لقد تعددت الدراسات والابحاث التي ساهمت في وضع تعريف لمفهوم للظاهرة الإثنية حيث تنوعت اتجاهات ومبررات العلماء في تعريفهم لها، وتعود كلمة "الإثنية" إلى الأصل اليوناني "إثنوس(Ethnos) "، الذي يعني الشعب أو الجماعة التي تتكون من أشخاص ينحدرون من نفس الأصل العائلي أو القومي، وفي اللغة العربية، تم ترجمة الكلمة بمعنى "إثنية"، واستُخدمت أيضًا كمرادف لكلمة "عرقية". (خليفة داود، ٢٠١٧، ص ٨٩)

ويعد لفظ "إثنية" من الألفاظ الحديثة نسبياً، ولم يتم استخدامه إلا بعد مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة بين علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع، حيث يعتبر "فريديريك بارث" من أوائل المساهمين في تشكيل مفهوم ديناميكي للإثنية، وتعرف الموسوعة البريطانية الإثنية على أنها: جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر يجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة والقومية أو الثقافة.

ويشير قاموس علم الاجتماع إلي كلمة "إثنية " للتعبير عن جماعة فرعية ذات تقاليد مشتركة، تمنحها شخصية متميزة كجماعة فرعية داخل المجتمع الأكبر، ولذلك يختلف أعضاؤها عن الأعضاء الآخرين في جماعات أخرى أو في المجتمع من حيث خصائصهم الثقافية، (بلقاسم مربعي، ٢٠١٥، ص ٢٩-٣٠)

ويعتبر العرق من أكثر المصطلحات المتداخلة مع الإثنية، حيث كان ينظر إلى العرق على أنه إثنية، وأنهما الشيء نفسه، حتى أنه وظف في كتابات العديد من الباحثين كمفهوم مرادف للإثنية، و استبدلت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في دورتها الثالثة سنة 1950 مصطلح عرقية بمصطلح إثنية(مروه محمد، 2022) إلا أنه تم التمييز بينهما لاحقاً، حيث يختلف العرق عن الإثنية في كون لفظ إثنية أشمل من كلمة عرق، فالمصطلح أوسع في الإشارة إلى كل الخصائص البيولوجية والثقافية والتاريخية، بينما يُشير مصطلح العرق إلى مجموعة من الصفات الجسمانية أو الجينية كلون البشرة، أو لون العينين، أو الشعر، أو طول القامة والتي تميز مجموعة من الأشخاص، لذا فهو يرتبط بالاختلافات البيولوجية ما يجعله مرتبط بعلم الأنثروبولوجي أكثر من ارتباطه بعلم السياسة. (خليفة داود، مرجع سبق ذكره، ص 1).

٢. مفهوم الصراع

يرى البعض أن أصل كلمة صراع (Conflict هي الكلمة اللاتينية(Configure) ، والتي تعني التصادم معا(Strike together) ، ومن ثم فإن الصراع يشير إلى التناقض أو التضارب في المفاهيم أو المبادئ أو الأهداف، أو المطالبة بالكيانات أو الهوية، وفي بعض الأحيان يستخدم مفهوم الصراع للدلالة على عملية تسوية هذه التناقضات ، وتزخر الأدبيات بالعديد من التعريفات لمفهوم الصراع، ولعل هذا يرجع بالأساس إلى أن الظاهرة الصراعية ظاهرة معقدة، تتعدد أبعادها، وتتداخل أسبابها، وتتشابك تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، كما تتفاوت من حيث الكثافة والمدى والعنف.

حيث يعبر الصراع عن حالة من عدم الرضا الكامنة والتي قد تؤدى لاشتعال الموقف في أية لحظة، ولابد وأن يشمل الصراع وجود أكثر من طرف بينهم حالة من عدم الاتفاق

أو التنافر على هدف ما، أو قضية، أو مصلحة معينة تكون مصدراً لهذا الصراع، وينتفي الصراع حين يرضى أحد الأطراف بتحقيق أهدافه.

وهناك من يستخدم بعض المفاهيم القريبة من مفهوم الصراع مثل النزاع "Dispute" أو الخلاف كمصطلحات مرادفة للصراع"Conflict ، إلا أن أغلب الباحثين يرون أن مفهوم الصراع يحمل دلالات أوسع من مفاهيم الخلاف والنزاع؛ فالنزاع هو تعارض في الحقوق القانونية بالأساس، وينشأ في الغالب نتيجة لأسباب وقتية أو لحظية، أما الصراعات فهي تتميز بقدر من الديمومة والاستمرارية ومن ثم يمكن اعتبار النزاع هو الدرجة الأدنى أو الأبسط من درجات الصراع. (أحمد عبد القادر، 2023، ص 482- 483)

أ. الصراع الإثني: هو نزاع مسلح بين مجموعات إثنية مختلفة، وتكون غالباً بين دول متعددة الإثنيات كالحرب اليوغسلافية والحرب الأهلية الرواندية والحرب في إقليم دارفور.

ب. الصراع العرقي: هو عبارة عن تصادم بين الجماعات العرقية حول قضية أو مجموعة من القضايا تسعى فيها كل طائفة عرقية إلى تغيير الوضع القائم لصالحها .

والصراع الإثني والعرقي عادة ما يكون من أجل قضايا تتعلق بتوزيع الثروات والمشاركة في السلطة، بحيث تهدف الجماعات من خلالها الحصول على حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد يتطور الامر الى رغبة الجماعة في الانفصال والحصول على حكم ذاتي لإقليم معين تعيش فيه. (إسلام منير، محمد المصلحي، وآخرون، 2021)

٣. مفهوم الاستقرار السياسي:

كلمة "استقرار" في اللغة العربية مأخوذة من "استقر، يستقر، استقراراً"، ويعرفه "لسان العرب" بأنه القرار في المكان، أي الثبات والرسوخ، (محمد الصالح، 2016)

لا يختلف مفهوم الاستقرار السياسي عن العديد من المفاهيم في العلوم الإنسانية والعلوم السياسية من حيث غموضه وتعقده وعدم وجود تعريف شامل له متفق عليه، ذلك أن معظم المفكرين السياسيين الذين بحثوا في هذه الظاهرة، قد اكتفوا بتحديد كل من مؤشراتها الإيجابية والسلبية، بمعنى آخر الدوافع الكامنة وراء استقرار أو عدم استقرار النظام

السياسي دون تقديم تعريف محدد للمصطلح خاصة وأن هذه المؤشرات والدوافع تختلف من بيئة مجتمعية لأخرى.

ويعرفه الدكتور اسماعيل عبد الكافي في موسوعة المصطلحات السياسية " بأنه قدرة النظام على الاستمرار لفترة طويلة دون وجود تغيير اجتماعي لفترة طويلة ويكون النظام السياسي باقيا في حالة من التوازن لفترة طويلة، حيث ان الاستقرار هو الهدف الاساسي لصانع القرار، وقد ربطت بعض الدراسات في تعريفها للاستقرار السياسي قدرته علي احتواء الصراعات والازمات بدون عنف داخل الدولة ومن هذا المنطلق يعرف البعض الاستقرار السياسي علي أنه قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف و التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف فيه، لأن العنف هو أحد أهم ظواهر عدم الاستقرار السياسي. (مصطفى أبو درنة، 2020، ص 289:291)

٤. مفهوم الحركة الانفصالية

تعرف الحركة الانفصالية بأنها حركة سياسية سلمية أو مسلحة تطالب بالانفصال والاستقلال عن الدولة أو الكيان المتواجدة والناشطة به من أجل تكوين كيان أو دولة أخري لاعتبارات قومية أو دينية أو عرقية وتظهر الحركات الانفصالية نتيجة ظروف تاريخية أو اقتصادية أو نتيجة الإحساس بالتهميش والإهمال أو الاضطهاد من طرف القومية التي تسيطر عليها الدولة الأم.

وبالتالي فإن الحركات الانفصالية هي سعي أقلية لها هدف مشترك ويمكن أن يكون لها نفس الانتماء الديني، الإثني، العرقي أو الطائفي للاستقلال والخروج عن الدولة الأم بهدف تكوين دولة قانونية مستقلة تجمع تلك الأقلية وقد يكون هذا الانفصال جغرافي، سياسي، اقتصادي أو اجتماعي ويعني ذلك التخلص من جميع أنظمة الدولة القديمة وتكوين دولة خاصة تحمل أنظمة جديدة ولها كل المقومات القانونية (زهور مشرقي، 2021).

٥. مفهوم الفيدرالية

إن كلمة فيدرالية مشتقة من الكلمة اللاتينية (foedus) والتي تعني المعاهدة أو الاتفاق أو الاتحاد، والتي تشير أن كلمة (foedus) تعني نوعا من الاتفاق الذي يعتمد على الثقة المتبادلة بين الأطراف أو تعهدا موثوقا به. (وليد كاصد ،2019، ص22)

فالفيدرالية هي نظام الحكم الذي تكون فيه السلطة السياسية مقسمة بين السلطات المركزية والإقليمية في مجتمع متنوع عرقيا، حيث تعمل الفيدرالية على توزيع السلطة والموارد واستيعاب الخلافات، نظرا لما تتمتع به الوحدات الأصغر في ظل الفيدرالية بسلطة التأثير على القرارات(Aregawi Berhe, 2009) .

وتُعرف الفيدرالية الإثنية بأنها تلك الاتحادات الفيدرالية القائمة على الأبعاد الإثنية العرقية، حيث تُبنى هياكل وأجهزة الحكم بالاتحاد بشكل يتّسق مع التعددية الإثنية المميزة للمجتمع بالدولة، وقد أنشئت بهدف تلبية مطالب الاستقلال الذاتي الإقليمي للجماعات الإثنية، وكذلك لإدارة التوترات الإثنية داخل الدولة، وقد تم التوسع في استخدام المفهوم على مستوي القارة الأفريقية، كأداة لمواجهة التنوع ولتحقيق الوحدة واستيعاب المصالح المحلية المتباينة للجماعات الإثنية والتي لا يمكن أن يستوعبها الحكم المركزي، ومن البلدان التي استخدمت الأنظمة الفيدرالية كانت الكونغو في الفترة من (1960–1965)، كينيا (1963–1965)، أوغندا (1962–1966)، مالي (1959)، والكاميرون (1961–1972)، إثيوبيا (1994). (Bekalu Atnafu,2017)

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة الي ثلاثة مباحث: **المبحث الاول : نشأة الصراعات الإثنية في إثيوبيا** والذي تناول مسببات الصراعات الإثنية وأسباب نشأتها وجغرافية إثيوبيا وأبرز القوميات والأقاليم الإثيوبية **و المبحث الثاني : الآليات المؤسساتية لإدارة الصراعات الإثنية في إثيوبيا** الذي ناقش الأدوات التي أتبعتها الأنظمة السياسية الإثيوبية لإدارة تنوعها العرقي وعوامل الفشل والنجاح التي واجهت تلك الآليات **والمبحث الثالث : تداعيات أزمة تيغراي علي استقرار إثيوبيا** والذي تناول أسباب نشأة أزمة تيغراي وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية علي استقرار الدولة في إثيوبيا .

المبحث الأول

نشأة الصراعات الإثنية في إثيوبيا

إن أي محاولة لفهم سياسات الهوية أو الإثنية المسيسة في فترة ما قبل التسعينات وما بعدها في إثيوبيا، ستكون غير مكتملة إذا تم النظر إليها بشكل منفصل عن المسارات التاريخية التي شكلت الدولة الأثيوبية الحديثة، حيث يمكن فهم التنوع الإثني في إثيوبيا من خلال ربطه بالأحداث التاريخية الحرجة مثل الاحتلال الإيطالي في ثلاثينيات القرن العشرين، ففي تلك الفترة تقريبا، بدأت القبائل الإثيوبية في أن تصبح أكثر تنوعاً إثنياً، وذلك تأثراً بالعمليات التي خلفها الاستعمار الأوروبي في مناطق واسعة من القارة الأفريقية، بالإضافة لأن فرض الثقافة واللغة الأمهرية على القوميات الإثنية في جنوب إثيوبيا في أواخر القرن الثامن عشر كان له دوراً في تعميق المظالم العرقية في إثيوبيا . (Aemro Tenaw, 2024)

أولاً: أسباب الصراعات الإثنية في إثيوبيا

شهدت إثيوبيا تصاعداً سريعاً في الصراعات العنيفة، ويعزى تصاعد هذا العنف إلى حد كبير إلى تصاعد القوميات العرقية المتشددة والمتنافسة في سياق هشاشة مؤسسات الدولة، فلقد لعبت المؤسسات السياسية الإقصائية والاستبدادية منذ الحقبتين الإمبريالية (1930–1974) والعسكرية (1974–1991) دوراً في ظهور ونضج القوميات المتنافسة في البلاد، كما أدت المؤسسات السياسية المركزية، و الفيدرالية الإثنية خلال عهد الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية الإثيوبية (EPRDF) إلى تعقيد المشهد القومي من خلال خلق خطوط متعددة من الصراعات الإثنية في إثيوبيا(Semir Yusuf, 2019) .

وإذا ما تناولنا أسباب الصراعات الإثنية في إثيوبيا نجد أنها تتلخص في الأسباب الآتية– :

1. التوزيع الغير/ غير العادل عادل للموارد

تتمتع بعض الولايات الإقليمية في إثيوبيا بتطور أكبر من غيرها، في حين تظل بقية الولايات متخلفة من حيث الاقتصاد والاستثمار والتجارة، فضلاً عن التنمية الاجتماعية

والبنية الأساسية، كما أن توزيع الثروة بين المناطق ليس عادلاً، ويشكل هذا التفاوت الإقليمي الكبير، فجوة واسعة تتطلب معالجته، وقد كانت هناك محاولات مختلفة لإدارة هذا التفاوت، لكن لم يتمكن أي منها من إيجاد حل للتفاوت المتزايد بين الولايات الإقليمية، فمنطقة كافا في الولاية الإقليمية الجنوبية، والتي تعد مثالاً للنمو غير المتوازن القائم بين الولايات الإقليمية والمحليات في إثيوبيا، فعلى الرغم من أن كافا معروفة بإنتاجها الفائض من العسل والقهوة الطبيعية والذرة والتوابل والأخشاب والفاصوليا والماشية، فإن الوصول إلى السوق مستحيل لأنه لا توجد بنية تحتية مبنية في المنطقة، ويجب أن تسلك مخرجات هذه المنطقة طرقًا إضافية وغير ضرورية للوصول إلى السوق المركزية، حيث يطالب التجار والمزارعون والمقيمون في كافا بالوصول إلى الطرق والمطار والمياه النظيفة والمستشفيات ومرافق التعليم العالي منذ العقد الماضي على الأقل.

وفي ظل هذا التهميش، طالب آلاف السكان في كافا رئيس الوزراء أبي أحمد عندما زار بلدة بونجا المتدهورة في سبتمبر 2019، بالنظر في دعوتهم إلى أن يصبحوا دولة إقليمية مستقلة منفصلة عن ولاية الإقليم الجنوبي.

في الواقع، تقدمت جميع المناطق العشر في ولاية جنوب إثيوبيا بطلب رسمي لتصبح ولايات إقليمية مستقلة لكن الحكومة لم تقبل سوى طلب منطقة سيداما، فمسألة العدالة هي المحرك الرئيسي وراء موجة دعوات تقرير المصير التي تثير قلق إثيوبيا حالياً، ويُعزى النمو الاقتصادي غير المتكافئ للولايات الإقليمية في إثيوبيا إلى التوزيع غير العادل للبنية الأساسية، ونتيجة لذلك، تتمتع بعض المناطق بتدفقات استثمارية وإنتاجية ودخل فردي وفرص عمل أفضل، بينما تُجبر مناطق أخرى على الهجرة بحثًا عن فرص أفضل، أو ربما خوض النضال السياسي من اجل الحصول على مطالبها. (Ethiopian Business Review,2024) .

٢. توسيع الإمبراطورية الإثيوبية ودمج القوميات المختلفة

إن أثيوبيا لها تاريخ طويل في منطقة القرن الافريقي كبلاد للحبشة، ولكنها برزت في شكلها الحديث في أثناء تدافع الأوروبيين إلى إفريقيا في ثمانيات القرن التاسع عشر، حينما كانت الإمبراطورية الحبشية مشغولة بمشروع توسيع إمبراطوريتها والذي أطلقه

الإمبراطور منليك الثاني ملك أثيوبيا والذي استطاع أن يجعل أثيوبيا بلداً مستقلاً _ إلا أن إثيوبيا تعرضت لفترة وجيزة للاحتلال الإيطالي من 1935 إلي 1941 في اثناء فترة حكم الامبراطور هيلاسيلاسي (قراءات أفريقية، د.ت)، وقد استطاعت أن تحافظ علي استقلالها في وقت كانت في القوى الأوروبية تتسارع لتأسيس مستعمرات لها في أفريقيا.

وقد شرع الملك منليك الثاني عقب التصدي للاستعمار الإيطالي إلى التوسع وضم أقاليم جديدة من خلال دمج الأقاليم الصغيرة المتمتعة بالحكم الذاتي في جنوب وجنوب غرب وجنوب شرق أثيوبيا بالقوة العسكرية مما شكل مجموعات عرقية ولغوية غير متجانسة في ظل دولة أثيوبيا المنشأة حديثا ً.

فأصبحت الحدود الجغرافية الحالية للولايات الإقليمية في إثيوبيا مأهولة بمجموعات إثنية غير متجانسة، فكل إقليم لديه مجموعة مختلفة من القوميات الإثنية من غير السكان الأصليين للإقليم، حيث استخدمت الحدود الإثنية لتكون بمثابة أدوات للإدماج والإقصاء فيما يتعلق بالوصول إلى الموارد المحلية والتمثيل السياسي(Semir Yusuf,2021) .

٣. التمييز العرقي

تعد اللغة الأمهرية، من أقدم اللغات السامية والتي ظهرت وتم استخدامها في القرن ال12 وتم تطبيقها في القرن ال14 ، وتعد اللغة الرسمية المكتوبة والمنطوقة للدولة الإثيوبية، ومع قدوم الإمبراطور منليك الثاني وإنشاء إمبراطوريته وتوسيع حدود إثيوبيا الحديثة، مما أسهم في إحياء التنوع الإثني في إثيوبيا، لأن المنطقة الأكثر تنوعاً اعرقي ولغويًا والتي تضم أكثر من نصف لغات ومجموعات عرقية تم دمجها نتيجة لهذا التوسع واستمرت اللغة الأمهرية والديانة المسيحية الأرثوذكسية والقيم الثقافية الأمهرية هي المسيطرة علي الحكم وتم فرضها علي جميع القوميات في الدولة ، حيث كان ينظر إلى الأمهرة والتيغراي، وخاصة الأمهرة، باعتبارهم "إثيوبيين حقيقيين"، وأن "الإثيوبي الحقيقي" هو من يتحدث اللغة الأمهرية، ويستمع إلى الموسيقى الأمهرية، ويؤمن – بالمسيحية الأرثوذكسية – التي تؤمن بها القومية الأمهرية، ويرتدي الزي الأمهري؛ مما دفع باقي القوميات الإثيوبية إلي تغيير أسمائهم وإخفاء هوياتهم الحقيقية، وتم قمع ثقافتهم ولغتهم و هويتهم بشكل أساسي

في إطار ربط الهوية الوطنية الإثيوبية بالهوية العرقية الأمهرية .Abebaw Y (Adamu,2013).

٤ .الهجرة

لعبت الهجرة في إثيوبيا دور كبير في تشكيل التنوع الإثني داخل البلاد، كما سمح الموقع الاستراتيجي لإثيوبيا في منطقة القرن الأفريقي، وتنوعها العرقي واللغوي الكبير، في جعلها بوتقة تنصهر فيها الثقافات المختلفة، حيث ساهمت حركة السكان الداخلية والخارجية إلي إثيوبيا في خلق مشهد معقد من التفاعل بين المجموعات العرقية المختلفة، من خلال موجات الهجرة التي تعرضت إليها إثيوبيا خلال الفترات السابقة من تاريخها ، حيث تعرضت إثيوبيا لموجات من الهجرة الداخلية من مجموعات عرقية متنوعة، بحًثا عن فرص العمل أومن خلال برامج إعادة التوطين مما أدى إلى تداخل ثقافات ومجتمعات عديدة، ساهمت في تعزيز التنوع اللغوي والديني والاجتماعي .

إلا أنه خلف في بعض الأحيان تنافسات بين المواطنين الإثيوبيين والوافدين الجدد، مثل منطقة غامبيلا، التي تضم عددًا كبيرًا من اللاجئين من جنوب السودان، ينتمي جميع اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين تقريبًا في إثيوبيا إلى دول مجاورة بما في ذلك جنوب السودان (48٪) والصومال (27٪) وإريتريا (19٪) والسودان (6٪) والذي ساهم في إثراء النسيج العرقي والاجتماعي في المناطق التي استقر فيها هؤلاء اللاجئون.

كما لعبت الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية في إثيوبيا على مدى السنوات الخمسين الماضية دوراً في هجرة كبيرة للسكان، سواء داخليًا أو عبر الحدود، عندما تعرضت إثيوبيا لموجات الجفاف والمجاعات الكبرى منذ منتصف الستينيات، والتي قوبلت بإعادة التوطين الداخلي الإجباري وبرامج الإصلاح الزراعي التي تسمى "القرى" والتي نقلت المجتمعات الريفية إلى القرى مما أدي إلى احتكاك بين المجتمعات المختلفة، وعززت التفاعل والتداخل الثقافي واللغوي بين المجموعات الإثنية و شكلت ديناميكيات سكانية جديدة في هذه المناطق، مما ساهم في تشكيل التوجهات السياسية في إثيوبيا، وسعي هذه القوميات الجديدة المستمر في المطالبة بحقوقها مثل الاعتراف بهويتها

وممارسة حقوقها اللغوية والدينية وتمتعها بالحق في التمثيل في المكاتب الحكومية والمشاركة في صنع القرار وحقها في الحكم الذاتي .

(Girmachew Adugna,2021)

5. تسييس الإثنية والصراع على السلطة

ساهم تسييس الإثنية في تعميق التنافس والعداء بين القوميات الإثنية، فعلى مدى عقود من الزمان، حشدت النخب السياسية في إثيوبيا قواعدها العرقية وزادت من حدة التوترات لتحقيق مكاسبها الخاص، مما أدى إلى إشعال فتيل التنافس بين النخب على السلطة والموارد في الدولة. (Tegbaru Yared, 2022)

حيث ظهر التنافس بشكل أوضح من خلال سيطرة قومية الأمهرة على الحكم لفترات طويلة منذ تأسيس الإمبراطورية الإثيوبية مما قهر الجماعات الأخرى، وميز بينهم في توزيع الثروة والسلطة، على أسس عرقية ودينية وثقافية، مع إدماجهم داخل الدولة عن طريق الأساليب الإكراهية غير الوظيفية، وهو ما حال دون نضوج تجربة التعايش السلمي وتحقيق الاندماج الوطني، وأدى لتفجر المشكلة القومية بالبلاد، ودفع بأغلب القوميات المضطهدة لتكوين حركات للتحرر المسلح، تطالب بالانفصال عن الدولة المركزية والاستقلال. ومن أهمها: حركات التحرير في تيجراي وإريتريا وأورومو والعفر والصومال الغربي (أوغادين). (أيمن شبانة، 2020)

ثانياً: القوميات الإثيوبية:-

تعرف إثيوبيا بمتحف الشعوب إذ تضم داخل حدودها التعدد القومي والتداخل الإثني المعقد، والتي يبلغ عدد سكانها 116 مليون نسمة وفقاً لتقدير عام 2023. (Migration Policy Institute, n.d)

وتنقسم إثيوبيا إلى تسعة أقاليم رئيسية كبري تتكون من مجموعة من القوميات هي (أوروميا، أمهرة، تيغراي، عفر، أوغادين "صومالي"، بني شنقول- قماز، قوميات الأمم الجنوبية، غامبيلا، هراري)، إضافة إلى منطقتين ذات وضع خاص - أديس أبابا وديرة داوا-(علي سعدي، رعد خضير، 2021)، وفي نوفمبر 2019، أصبح إقليم سيداما هو

الإقليم الإثيوبي العاشر، بعد تأييد 89,5% من أبناء الإقليم للاستقلال، وهو ما ينذر بتكرار الأمر من جانب الجماعات القومية الأخرى. (أيمن شبانة، مرجع سبق ذكره)

شكل (1) يوضح خريطة إثيوبيا

المصدر: رحمة حسن، ماذا يحدث في إثيوبيا؟، المرصد المصري، 26 نوفمبر 2021، https://marsad.ecss.com.eg/65254

١. أبرز الأقاليم الإثيوبية والقوميات المتمركزة فيها

أ. قومية الأوروموو

تشكل جماعة الأوروموو أكبر مجموعة إثنية في إثيوبيا، ويبلغ عدد سكانها 40 مليون نسمة وفقاً لتقديرات عام 2022. (City population,n.d) ، وتاريخياً لم يشكل الأوروموو دولة واحدة، بل تم تنظيمهم في مجتمعات صغيرة من العشائر والقرى، وهناك أربع مجموعات رئيسية: غرب أوروموو، بشكل رئيسي في ويليجيا"Wollegha" ، وقد تم تنصير العديد منهم من قبل الكنائس التبشيرية، شمال أوروموو، ميكا تولام، شوا الحديثة والمنطقة الواقعة إلى الجنوب، الذين هم أكثر اندماجا في ثقافة أمهرة من مجموعات أوروموو الأخرى، معظمهم من المسيحيين من الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية ويتحدثون الأمهرية، جنوب أوروموو، الذين غالبًا ما يكون لديهم أنماط حياة شبه بدوية ولا يتم دمجهم في أي وحدة إقليمية أو دينية أكبر؛ وبورانا، التي يعتقد البعض أنها الفرع الأساسي للأوروموو بسبب احترامهم الصارم لنظام جادا الاجتماعي، والذين يعيشون في منطقة

قاحلة في إثيوبيا على طول الحدود مع كينيا، يشمل شرق أورومو في هاراغي السكان المسلمين في هرر ودير داوا، وهذه المجموعة لديها روابط قوية مع العالم العربي وقادتها المحليين مما لديهم توجه إسلامي قوي. (The Union Refugee Agency, 2018) ويمتلك الأورومو ثلاث ديانات رئيسية: دين أورومو الأصلي (Waaqeeffannqa) والإسلام والمسيحية، وتعد لغة الأورومو هي أفان أورومو ولها أكثر من 65 مليون متحدث، وتتحدث بها المجموعات الإثنية الأخرى مثل سيداما وبيرتا وأدير وأنواك وكوما وكولو وكافيشو وغوراغي، بالإضافة إلى أنها ثالث أكثر اللغات انتشارا بعد العربية والهوسا في إفريقيا، وثاني أكثر اللغات الأصلية انتشاراً في إفريقيا جنوب الصحراء .

وتعتبر أوروميا أغنى منطقة في القرن الأفريقي بسبب مواردها الزراعية والطبيعية، يعتبرها الكثيرون "سلة خبز" القرن الأفريقي، حيث تتنوع بها الموارد الزراعية من الشعير والقمح والذرة الرفيعة (الحبوب) والبن والبذور الزيتية والبرتقال والماشية وفيرة في أوروميا، كما أن أوروميا غنية أيضا بالذهب والفضة والبلاتين والرخام واليورانيوم والنيكل والغاز الطبيعي والمعادن الأخرى ولديها العديد من الأنهار الكبيرة والصغيرة الضرورية للزراعة وإنتاج الطاقة الكهرومائية. (Encyclopedia,2018) .

شكل (2) يوضح خريطة أورومو

Source: Oromo liberation front, Oromia Briefs, https://www.oromoliberationfront.org/OromiaBriefs.htm

ب. إقليم أمهرة

تقع منطقة أمهرة في الجزء الشمالي الغربي من إثيوبيا وتقدر مساحة أراضيها بحوالي 170،000 كيلومتر مربع، وتقع أمهرة على الحدود مع منطقة تيغراي في الشمال، وعفار في الشرق، وأوروميا في الجنوب، وبنيشانغول غوموز في الجنوب الغربي ودولة السودان في الغرب، ويقدر حوالي 88 في المائة من السكان هم من سكان الريف، في حين أن 12 في المائة من سكان الحضر، ويعد بحر دار هي عاصمة ولاية أمهرة الإقليمية. تنقسم أمهرة إلى 11 منطقة و167 مقاطعة، وقد تم إضفاء الطابع اللامركزي على سلطة صنع القرار في الولايات، وتحتوي منطقة أمهرة على العديد من هضاب المرتفعات مع التكوينات الوعرة والوديان، بالإضافة إلى ملايين المستوطنات لقرى أمهرة المحاطة بمزارع الكفاف وحقول الرعي. يقع في هذه المنطقة نهر النيل الأزرق ومصدره بحيرة تانا، بالإضافة إلى قصر جوندر وكنائس لاليبيلا المحفورة في الصخور .
.(Ethiopia Save the children,2013)

شكل (3) يوضح خريطة إقليم أمهرة

Source: minbane, Ethiopia: The Amhara Popular Front fights for Independence,2 July 2023, https://minbane.wordpress.com/2023/07/02/https-wp-me-p1xtjg-ogk-2/

ج. إقليم أوغادين

يقع إقليم الصومال الغربي او الصومال الاثيوبي (أوغادين) في المنطقة الداخلية من القرن الإفريقي، ويتخذ هيئة مثلث إحدى زواياه الحادة عند نقطة التقاء الإقليم الشمالي بالإقليم الجنوبي لجمهورية الصومال، أي: يحدُّه من الشمال الشرقي والجنوب الشرقي جمهورية الصومال، ومن الجنوب منطقة الحدود الشمالية لكينيا ويحاذي اقليم العفر من الشمال واقليم الأوروموا من الغرب ويعتبر ثاني اقليم من حيث المساحة بعد اقليم الأوروموا اذ تبلغ مساحته 279 الف كيلو متر مربع، ويقدر عدد سكانه بقرابة 6.5 مليون، و اطلق البريطانيون اسم هاود على الجزء الشرقي منه والمحاذي لمستعمرتهم أنذاك ارض الصومال ، ومن ثم سمي اقليم أوغادين وهو الاسم الاكثر تداولا لارتباطه بقبيلة الاوجادين. تشكل قبيلة الاوجادين غالبية سكان الاقليم وهي أحد فروع قبيلة الداروت أكبر القبائل الصومالية، ويتشكل الجزء الاخر الاقل عددا، خليط من قبائل الايساق والمريحان والعيسي وهي كلها قبائل صومالية.

شكل (4) يوضح شكل إقليم أوغادين

المصدر: علي هندي، إقليم الاوجادين الفرص والتحديات لإثيوبيا، (لندن: مركز التقدم للسياسات، 11 فبراير 2020) https://2u.pw/agCxXXvP

د. إقليم تيغراي

هو منطقة تقع في شمال إثيوبيا، ويحده من الشمال إريتريا ومن الغرب السودان، مما يجعله نقطة عبور مهمة للتجارة بين إثيوبي وتعد واحدة من المناطق التسع التي تشكل

النظام الفيدرالي في البلاد، وتعد مدينة ميكيلي هي عاصمة إقليم تيغراي وتعتبر ذات أهمية تاريخية وثقافية كبيرة كونها موطناً لإحدى أقدم الحضارات في إفريقيا، كما أنها كانت مركزاً لإمبراطورية أكسوم في العصور القديمة حيث كانت موطنا للإمبراطور يوهانس الرابع، الذي حكم إثيوبيا ذات مرة في أواخر القرن الثامن عشر.

وتعد منطقة تيغراي هي منطقة استراتيجية جيوسياسية وخاصة بالنسبة للتجارة. فهي غنية بالمعادن والأحجار الكريمة، ومن المدن الرئيسية الأخرى في تيغراي هي أديغرات، عدوة، أكسوم، شاير، هوميرا، ووكرو، أبي أدي، وألاماتا، ويعمل معظم سكان تيغراي في الزراعة (الحبوب والبقوليات والبن والقطن) وتربية الماشية، وتعد الجلود من الصادرات المهمة للإقليم، بالإضافة إلى تصدير الملح والبوتاس من الرواسب الصحراوية . (Britannica,n.d).

شكل (5) يوضح خريطة إقليم تيغراي

المصدر: النهار العربي، تصعيد خطير... صواريخ على أسمرة من إثيوبيا، 14 نوفمبر 2020، https://www.annaharar.com/arabic/push-notification/14112020084932060

كما أن هناك إقليمين ذو وضع خاص هما_ :

هـ. إقليم أديس أبابا

يحظى إقليم أديس أبابا بأهمية كبيرة، حيث يعد عاصمة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وهو مركزا للعديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، أسسها الإمبراطور الإثيوبي مينيليك الثاني في عام 1885، وأصبحت عاصمة البلاد منذ 1893م، وأطلق عليها اسم فينفين (الوردة الجديدة)، وفي عهد الإمبراطور هيلا سيلاسي الأول جعلها

مركزاً لحكومته منذ عام 1931م، وأصبحت أديس أبابا تتمتع بأهمية سياسية دولية منذ عام 1963، حيث جرى فيها أول لقاء لرؤساء حكومات الدول الإفريقية الذي تمخض عن تشكيل منظمة الوحدة الأفريقية. (شوحة مريم، زعرور حسينة،2019)

و. إقليم ديرة داوا

تعد ثاني أكبر مدن أثيوبيا وتعد المدينة مركزا صناعيا حيث تضم العديد من الأسواق والمصانع، وتقع في الجزء الشرقي من إثيوبيا عند نهر دتشاتو، وتعد المدينة الإسلامية في إثيوبيا، حيث تحتوي أكبر عدد من المسلمين في إثيوبيا، وتأسست ديرة داوا بعد أديس أبابا أثناء الغزو الإيطالي. (Britannica,2023)

حيث تتميز إثيوبيا بتنوع عرقي حيث تتألف من أكثر من 80 مجموعة إثنية مختلفة، وعلى الرغم من تعدد القوميات الإثنية في إثيوبيا، إلا أن البعض منها هو ما يبرز على الساحة الإثيوبية، حيث نجد أن هناك أربع مجموعات قومية رئيسية: (الأورومو وتمثل35.8%، والأمهرا وتمثل 24.1%، والقومية الصومالية وتمثل 7.2%، وقومية تيغراي 5.7 %)، أما القوميات الصغيرة فتمثل سيداما 4.1%، غوراجي 2.6%، ويلايتا 2.3%، عفار 2.2%، سيلت 1.3%، كيفيشو 1.2%، أخرى 13.5% وفقاً لتقديرات 2022. (CiA,n.d).

شكل (6) يوضح توزيعة القوميات الإثنية في إثيوبيا

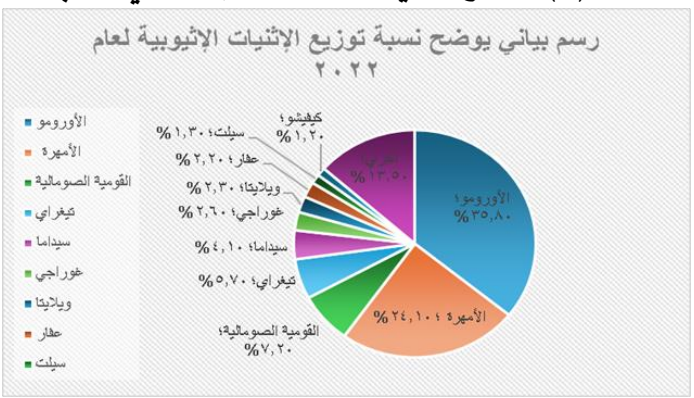

المصدر: إعداد الباحثة

المبحث الثاني

الآليات المؤسساتية لإدارة النزاعات الإثنية في إثيوبيا

مر تاريخ إثيوبيا بعدد من الأنظمة المركزية التي أرست الأساس للسياسات الإثنية الحالية في البلاد، حيث مارست إثيوبيا في سبيل تحقيق وحدتها إيديولوجيتين واسعتين، ارتكزت سياسة الدولة الأولى علي نظام الحكم الوحدوي الذي تم استخدامه حتى سقوط نظام Derg في عام 1991، وقد انقسمت هذه السياسة علي مرحلتان: استمرت المرحلة الأولي حتى الإطاحة بالنظام الإمبراطوري، وحاولت تحقيق الوحدة دون الاعتراف الواجب بالتنوع ، وأسفرت عن اشكال من الهيمنة والقمع، أما المرحلة الثانية فظهرت خلال فترة حكم نظام الديرغDerg ، واعترفت السياسة بالمساواة العرقية والدينية والتنوع اللغوي لكنها فشلت أيضاً في النجاح، أما السياسة الثانية التي تم تطبيقها هي نظام الحكم الفيدرالي الذي تم استخدامه منذ عام 1991، لتتحول إثيوبيا إلي دولة فيدرالية ديمقراطية لا مركزية وفقا لنظام الحكم البرلماني، وجاءت الفيدرالية كمحاولة لتحقيق التوازن بين الوحدة الوطنية والتنوع كرد فعل على سوء التعامل في الماضي مع التنوع العرقي واللغوي والثقافي، إلا أن الفيدرالية أكدت على التنوع وعززته دون موازنته بالوحدة، وهذا حمل تهديد للوحدة الوطنية وأدئ إلى التوتر والصراع والتفكك . (Abebaw Y. Adamu,2013) **وفيما يلي أبرز نماذج الحكم التي أدارت الصرعات الإثنية في أثيوبيا.**

أولاً: نموذج الفيدرالية

جاءت الفيدرالية نتيجة عمليات سياسية وتاريخية مر بها المجتمع الإثيوبي في سبيل تحقيق وحدته وتكامله وذلك عقب فشل مشروع بناء الدولة من خلال سياستي الاستيعاب والمركزية، والتي بدأت في عهد الإمبراطور منليك الثاني والإمبراطور "هيلاسيلاسي"، الذين عملا على استيعاب كافة الجماعات الإثنية عبر دمجهم في إطار الثقافة الأمهرية "سياسات التمهير"، لكنها فشلت في تحقيق الهدف، وانتهت بسقوط النظام عام ١٩٧٤. وذلك بعد أن أثبتت التجارب أن الطريق الوحيد لأي نظام حاكم راغب في الهيمنة واكتساب الشرعية السياسية لتولي مقاليد الحكم في إثيوبيا، هو الاعتراف بالتعددية الإثنية في إثيوبيا وذلك بعد أن أثبتت جميع التجارب السابقة أن محاولة الهيمنة من جانب إحدى الجماعات

الإثنية على مقاليد الأمور في إثيوبيا هو أمر شبه مستحيل في ظل التعدد الإثني الذي تعج به الدولة الإثيوبية .

لذا لجأت إثيوبيا إلى التجربة الفيدرالية كاستراتيجية لحل المسألة القومية والتي تعد على رأس الأزمات السياسية التي يعاني منها المجتمع الإثيوبي، حيث ارتبط تطبيقها بعدد من العوامل لعل أهمها: هو خفض الصراعات الإثنية والتخفيف من حدة التوتر الإثني من خلال قيامها بترسيم الحدود الإدارية وتجنيب تضارب المصالح التي تنشأ بين الجماعات الإثنية وتكوين تحالفات جديدة قائمة على أساس المصالح المشتركة، وذلك كوسيلة لمنع الحروب الأهلية والقضاء على أسباب قيامها مستقبلاً (خيري عمر، 2022) ، من خلال الاعتراف بتكوينها العرقي المختلط وقبوله، و للانتقال إلى دولة فيدرالية ذات حكم لامركزي يحتضن التنوع متعدد الأعراق ويضفي الطابع الرسمي على الهوية الإثنية، ومن هنا وجد النظام الفيدرالي طريقه كآلية لإدارة الصراعات الإثنية عام 1995، وذلك عندما تناوله الدستور الإثيوبي كإطار جديد يتيح للجماعات الإثنية الإثيوبية حقها في التمثيل النسبي من خلال الاعتراف بتعددها الإثني و كوسيلةً لتمكين الأقليات المضطهدة من التعبير عن مصالحها، وتحقيق الاستقرار في المجتمع الإثيوبي. (رباب عزام ،2021)

حيث تقوم الفيدرالية الإثنية على تقسيم الدولة إلى ولايات ووحدات إدارية على أساس إثني، وتراعي التمثيل النسبي للجماعات الإثنية في المؤسسات الفيدرالية والإقليمية، مما يقلل من تأثير الحكومة المركزية ويوسع سلطة الجماعات الإثنية في إدارة الشؤون المحلية للإقليم الخاص بها، ويتيح لها قدراً من الهيمنة في اتخاذ القرارات. (خيري عمر، مرجع سبق ذكره، ص 175)

وقد تضمن الدستور الفيدرالي الإثيوبي في المادة 39 نصا يمنح الأقاليم والقوميات الإثيوبية الحق في الحكم الذاتي والانفصال ، كوسيلة لمعالجة المظالم التاريخية ورغبة في منح كل شعب في إثيوبيا حقه الغير مشروط في تقريره مصيره بما في ذلك الحق في الانفصال ، إلا أن ذلك الحق في الدستور اعتبر نصا جامدا دون تطبيق فعلي ، مما سيحول من تحقيق معالجة فعلية والقضاء علي أشكال التمييز العرقي والطبقي و ستخلق معها صراع دائم وانعدام في الثقة وتفشي للكراهية بين المجموعات الإثنية، وستشكل معها

مصدر تهديد للاستقرار الداخلي في البلاد ومطالبات بالانفصال ستؤدي في النهاية إلي التفكك للولايات الفيدرالية. (Bekalu Atrnafu, 2017)

كما أثار هذا البند قلق رئيس الوزراء أبي أحمد عقب توليه ودفعه إلى إجراء تعديلات تبين رغبته في التحول إلى مركزية الدولة، من خلال إنشاؤه لحزب واحد للإثنيات المختلفة وهو حزب الازدهار، وذلك بسبب سعي بعض الأقاليم والإثنيات في الحصول على الحكم الذاتي مثل كمنت وهي أقلية في غرب أمهرة التي بدأت تعلن عن مطالبها في أواخر ٢٠١٨ وهو ما سلسلة من الغضب تجاهه من قبل الجماعات الإثنية وعلي رأسها جبهة تحرير تيغراي . (أحمد همام، 2024).

ثانياً: مشروع بناء دولة شديدة المركزية في عهد الإمبراطور هيلا سيلاسي (1931-1974)

لقد سبق هذا المشروع تطبيق الفيدرالية وقد تمثلت سياسته في المركزية والتحديث، حيث عمل الإمبراطور هيلاسيلاسي علي تحقيق الوحدة من خلال العمل علي تحقيق التجانس اللغوي والديني وذلك خلال بإعلان اللغة الأمهرية كلغة وحيدة للبلاد واعتبار الكنيسة الأرثوذكسية الكنيسة الوطنية الوحيدة ، و حظر جميع اللغات والديانات الإثنية الأخرى، والتي أدت إلي استياء الجماعات الإثنية الأخرى، و فشل النموذج في تحقيق أهدافه بسبب مقاومة العديد من النخب السياسية وقادة المجتمع الإثيوبي بسبب سياستي الاستيعاب والتهميش والتي تتضمن: القمع العرقي والاغتراب السياسي.

ثالثًا: انفصال إريتريا

كشف انفصال إريتريا في إبريل 1993 عقب استفتاء شعبي لصالح الانفصال عن هشاشة تركيبة النسيج الإثني الإثيوبي، وضعف التماسك والتجانس للقوميات المختلفة في إثيوبيا، الناتجة عن سياسات الاحتواء والدمج داخل إثنية واحدة والتي انتهجها أباطرة إثيوبيا ومنهم منليك الثاني، عندما قام بإضافة عدد من الأراضي التي تضمنت إثنيات مختلفة عرقيا ولغويا ودينيا وثقافيا عن دولة إثيوبيا الاكسومية الأولى، كما حدث في مناطق القومية الصومالية (الأوغادين) وبني شنقول واريتريا ومناطق شعوب جنوب

إثيوبيا، حيث أظهرت صعوبة اندماج هذه الإثنيات في خارطة التكوين العرقي لإثيوبيا، بل والتعايش تحت سقف طني واحد. (Abdulkader M.Yusuf, 2011)

المبحث الثالث

تداعيات أزمة تيغراي على استقرار إثيوبيا

تعد منطقة تيغراي جزءًا لا يتجزأ من التاريخ الإثيوبي، والتي لعبت دوراً محورياً في تشكيل الهوية الوطنية الإثيوبية، من خلال مقاومتها الشرسة للاستعمار الإيطالي ومساهمتها في الإطاحة بنظام الديرغ، وهو ما جعل لإقليم تيغراي مكانة خاصة في الإرث التاريخي الإثيوبي، مما منحها تأثيرًا كبيرًا على عمليات صنع القرار في الحكومة الفيدرالية ، إلا أن جهود الجبهة للحفاظ على قبضتها على السلطة على حساب المجموعات العرقية والمناطق الأخرى، أدى إلى تأجيج الاستياء والمظالم العميقة التي من شأنها أن تساهم في نهاية المطاف في اندلاع صراع تيغراي.

أولاً: أسباب أزمة تيغراي

بعد تولي رئيس الوزراء آبي أحمد السلطة وتشكيله ائتلافًا جديدًا (حزب الازدهار)، شهدت إثيوبيا توترات سياسية بين الحكومة الفيدرالية وجبهة تحرير شعب تيغراي، حيث رفضت جبهة تحرير شعب تيغراي الانضمام إليه، مما أدى إلى تصاعد التوترات بين الطرفين. (وليد دروزي، ص ٤٢٥: ٤٢٨)

ويعد الصراع في إقليم تيجراي امتدادًا لإرث الصراع التاريخي بين القوميات الإثيوبية، من أجل السيطرة على السلطة والثروة بالبلاد، فمع مجيء آبي أحمد رئيسًا للوزراء في أبريل 2018 قام بمجموعة من التغييرات عبرت عن رؤية إصلاحية ترمي لمحاربة الفساد، وإرساء السلام عبر "تصفير المشكلات"، وفتح قنوات للحوار مع المعارضة، والإفراج عن المعتقلين، ورفع اسم بعض الحركات المسلحة من قائمة الإرهاب، وإقصاء العديد من رجال الحرس القديم من مناصبهم، وتوقيع اتفاق للسلام والمصالحة مع الجارة الشمالية

"إريتريا" –بوساطة إماراتية سعودية– لتسوية النزاع الحدودي مع إريتريا في يوليو 2018، وهو الاتفاق الذي يقضي بإعادة منطقة بادمي الحدودية "المتاخمة لإقليم تيجراي" إلى السيادة الإريترية، مما اعتبروه بمثابة تهديد حقيقي لمراكزهم السياسية ومكتسباتهم المالية. (أيمن شبانة، 2020)

وفي الرابع من نوفمبر 2020، انفجرت أزمة بين الحكومة الفيدرالية وقيادة منطقة تيغراي الشمالية والتي تحولت إلى مواجهة عسكرية، مما دفع رئيس الوزراء أبي أحمد بما أسماه "عملية إنفاذ القانون والنظام" والتي تستهدف الإرهابيين المحليين، وتضمنت عمليات نشر كبيرة لقوات الدفاع الوطني الإثيوبية وقصف جوي، بغرض استعادة السيطرة على قدرات القيادة الشمالية، التي كانت كبرى وحدات الجيش الإثيوبي، تسليحا وأفرادا، بجانب تحرير الضباط والجنود الذين جرى احتجازهم بعد هجوم قوات تيغراي على تلك القيادة في بداية نوفمبر 2020 والذي يعتبر السبب المباشر لاندلاع الحرب في الإقليم، وبحلول 28 نوفمبر 2020، كانت القوات الاتحادية قد سيطرت على عاصمة الإقليم وأعلنت النصر. (Michelle Gavin,2021)

ثانياً: اتفاق السلام

استطاع الطرفان التوصل إلي اتفاق للسلام فيما عرف باتفاق بريتوريا والذي جاء كاتفاق مبدئي لوقف الأعمال العدائية بين كلاً من الحكومة الفيدرالية الإثيوبية وجبهة تحرير تيغراي الشعبية، والذي انهي بموجبه الحرب التي دامت قبل عامين من الاتفاق، وقد تم توقيعه في 2 نوفمبر (2022) عقب مفاوضات مكثفة انطلقت في 25 أكتوبر ٢٠٢٢ بدولة جنوب أفريقيا، ثم اتفاق نيروبي الذي أُبرم في 12 نوفمبر بالعاصمة الكينية ليمثل نقطة تحول مهمة في مسار الحرب الإثيوبية المستمرة منذ نوفمبر 2020، إلا أنه لا يمثل اتفاق سلام نهائي وإنما يمثل خطوة أولية يتم البناء عليها للتوصل لحلول بهدف تسوية الأزمة، ومع ذلك فإنه يمثل المرة الأولى التي يصل فيها الطرفان إلى اتفاق مكتوب منذ اندلاع الصراع في نوفمبر 2020 وذلك على عكس هدنة مارس 2022 التي انهارت في أغسطس 2022. (أحمد عسكر، 2022)

ثالثاً: دور الاتحاد الأفريقي في إطار أزمة تيغراي

أما على صعيد الجهود الدولية فقد شكلت أزمة تيغراي تحديًا كبيراً لدور الاتحاد الإفريقي في التعامل مع الوضع الداخلي لإثيوبيا، واقتصر موقفه في طرح مبادرات للسلام ولعل ذلك يرجع لكون أديس أبابا هي البلد المضيف لمقر الاتحاد الأفريقي، مما شكل ضغطاً غير معلن عليه وهو ما يتجلى من قلة تناول مجلس السلم والأمن الأفريقي لموضوع تيغراي، كما أن المجلس لم يتخذ أي إجراء ضد إثيوبيا.

وفي ضوء ذلك يمكننا أن نلخص عدداً من المبادرات التي قام بها الاتحاد الأفريقي في إطار الأزمة:

1 . في 9 نوفمبر 2020 دعا رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي "موسى فقي محمد" إلى السلام، وأكد ذلك في قمة ديسمبر للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية "إيغاد ." (جورجيت سينغ، 2021)

2. في يوليو 2021، قام الاتحاد الأفريقي بتشكيل لجنة تحقيق للنظر في مزاعم التطهير العرقي في تيغراي، وكان مقرها في بانجول، غامبيا – على مسافة من أديس أبابا – تعمل هذه اللجنة تحت رعاية اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتقوم مهمتها على التحقيق في ادعاءات انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وجمع كل المعلومات ذات الصلة لتحديد ما إذا كانت تشكل هذه الادعاءات انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان(Hisham Aidi,2021) .

رابعاً: تداعيات الأزمة

أولاً: الآثار الاجتماعية للأزمة

لقد تأثرت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – بما في ذلك الحق في الصحة والغذاء الكافي والمياه والصرف الصحي، فضلاً عن الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والخدمات المصرفية والبنية التحتية للاتصالات – بشكل خطير، سواء بشكل مباشر بسبب النزاع أو بشكل غير مباشر بسبب النزاع .

كما خلفت أزمة تيغراي أكبر أزمة في انتهاكات حقوق الإنسان والتي حدثت على نطاق واسع من البلاد، من العنف الجنسي واغتصاب جماعي وعمليات قتل ممنهجة للمدنيين ونهب للممتلكات والأموال وانعدام للأمن الغذائي، والتي كبدت الحكومة الإثيوبية خسائر فادحة.

1. النزوح

فاعتبارًا من فبراير 2022، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 2.5 مليون شخص قد نزحوا نتيجة للأزمة الإنسانية المستمرة الناجمة عن الصراع في مناطق تيغراي وأمهرة وعفار بشمال إثيوبيا والتي بدأت في نوفمبر 2020، واعتبارًا من مايو 2022، بلغ عدد النازحين 9.4 مليون شخص كانوا بحاجة إلى مساعدات إنسانية في المنطقة.

2. تدهور البنية الصحية

أدى الصراع إلى نهب وتدمير البنية التحتية للصحة والتعليم والمياه والاتصالات والكهرباء والمصارف في مناطق عفار وأمهرة وتيغراي، حيث تأثرت الصحة والنظام الصحي في الدولة من خلال تعرض البنية التحتية لأضرار بالغة بسبب الصراع ، وقد حدث ذلك من خلال التدمير المتعمد والنهب وحتى الاحتلال المسلح للمرافق الصحية، ومن خلال النقص الحاد في الإمدادات المرتبطة بالحرب مثل إغلاق الطرق البرية المؤدية إلى المنطقة، في تيغراي، على سبيل المثال، لم يكن هناك سوى 27.5% من المستشفيات، و17.5% من المراكز الصحية، ولم يعمل أي من المراكز الصحية بكامل طاقته بعد ستة أشهر من الحرب، كما أدى نقص الوقود في المناطق المتضررة إلى إعاقة عمل الوحدات الصحية المتنقلة، وإلى جانب الاستنزاف والنزوح الكبيرين للعاملين في مجال الصحة، أدى ذلك إلى انخفاض في توافر الخدمات الحيوية مثل خدمات صحة الأم والطفل وساهم في تفاقم سوء التغذية والأمراض المعدية وغير المعدية حيث اضطرت أحد المستشفيات الرائدة في ميكيلي إلى إرسال المرضى إلى منازلهم ليموتوا بسبب نقص الإمدادات والقوى العاملة، كما أن هناك ما يقرب من حوالي 30 ألف شخص يحتاجون إلى دعم حاد في مجال الصحة العقلية بسبب الصدمات النفسية والوحشية التي يعايشونها أثناء الحرب خاصة في منطقتي عفار وأمهرة.

(Heran Abebe, Getachew Belaineh ,2022, pp 5:10)

3. تدهور التعليم

لقد تعرض ما يقرب من 8700 مدرسة على مستوى البلاد لأضرار كاملة أو جزئية، مما أثر على 2.9 مليون طفل، أو 17% من السكان في سن الدراسة في البلاد، ويوجد حوالي 70% من المدارس المتضررة في تيغراي وعفار وأمهرة، وهذا لا يمثل فقدان التعلم فحسب، بل يمثل أيضًا فقدان الوصول إلى الغذاء من خلال برامج التغذية المدرسية في وقت يعاني فيه المنطقة من انعدام الأمن الغذائي الشديد .

4. انعدام الأمن الغذائي

وصل سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي إلى مستويات غير مسبوقة في مواجهة أزمات الصراع والجفاف المدمرة والمتداخلة في جميع أنحاء إثيوبيا، حيث يحتاج 13 مليون شخص في شمال إثيوبيا الآن إلى المساعدات الغذائية ويواجه ما بين سبعة وثمانية ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد والشديد.

وكان أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في انعدام الأمن الغذائي هو توقف الأنشطة الزراعية في تيغراي، حيث تأثرت أعمال الحرث والزراعة وغيرها من الأنشطة الزراعية، التي يعتمد عليها 75% من سكان المنطقة بالصراع في عام 2021، وشملت هذه الآثار عدم توافر المدخلات الزراعية والوصول إليها، والتدخل العسكري في زرع أو تدمير أو نهب الأدوات الزراعية وقتل حيوانات المحراث، وفر العديد من المزارعين الذكور أيضًا أو اختباؤهم خوفًا من التعرض للقتل على يد الجنود.(Ibid)

ثانياً: المستوي الاقتصادي

تفاقمت الأوضاع الاقتصادية في إثيوبيا عقب اندلاع أزمة تيغراي، والتي حملت معها عبئاً على الاقتصاد الإثيوبي، خاصة أنها جاءت بعد فترة من الركود الاقتصادي عانته الاقتصادات العالمية كافة جراء أزمة كوفيد-19، حيث تراجعت توقعات المؤسسات الدولية بشأن معدلات النمو الاقتصادي في إثيوبيا، لتبلغ 2% فقط في عام 2021، وفقاً

لتقديرات البنك الدولي، بعد أن كانت 6% في العام السابق للأزمة، حيث سجل المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي لإثيوبيا في ضوء برنامج الإصلاح الاقتصادي الإثيوبي، أكثر من 10% خلال الفترة (2004–2014)، لتصبح إثيوبيا طوال هذه السنوات مثالاً أو نموذجاً للتعافي الاقتصادي في أفريقيا، وواحدة من أسرع الاقتصادات الأفريقية نمواً حتى عام 2019.

1 . الإضرار بالاستثمارات الأجنبية

أدت أزمة تيغراي إلى عزوف المستثمرين عن السوق الإثيوبي، خاصة مع تفاقم الأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد، وكانت الاستثمارات في إقليم تيجراي الأكثر تضرراً من بين الأقاليم الإثيوبية الأخرى، حيث شهد هذا الإقليم إغلاق العديد من المصانع ومواقع التعدين به، وامتد ذلك ليشمل الأقاليم الإثيوبية كافة.

حيث أغلقت العديد من الشركات العالمية منشآتها في إثيوبيا ومن بينها شركة تصنيع الملابس الأمريكية "بي في إتش(PVH Corp) "، والتي تعتبر واحدة من أكبر المنشآت الموجودة بالمنطقة الصناعية النموذجية في مدينة هواسا الإثيوبية، وهو القرار الذي حفزه تعليق الإدارة الأمريكية عضوية إثيوبيا في برنامج التجارة (قانون النمو والفرص في أفريقيا "أجوا")؛ بسبب ارتكاب انتهاكات إنسانية جسيمة في خضم صراع تيغراي .

(سمر الباجوري، 2021) .

2. تجميد المساعدات الدولية :

لقد أدت أزمة تيغراي إلى تجميد المساعدات القادمة إلى إثيوبيا، ففي شهر مايو 2021، صدر قرار بعقوبات تضمنت منعا للمسؤولين الإرتريين والإثيوبيين من دخول الولايات المتحدة وتجميداً لأرصدتهم الذين اعتبرتهم واشنطن "مسؤولين أو متواطئين في تقويض جهود الحل في تيغراي."

وفرضت الولايات المتحدة الامريكية في أغسطس عام 2021 قيودًا على تأشيرات المسئولين الإثيوبيين والإريتريين المسئولين عن الفظائع في تيغراي وجمدت أصولهم وشبكاتهم الوطنية والدولية التي يمولون من خلالها الصراع، كما فرضت عقوبات على رئيس أركان الجيش الإريتري الجنرال فيليبوس ولدي يوهانس، لارتكاب قواته "انتهاكات

خطيرة لحقوق الإنسان" في تيغراي، للضغط علي رئيس الوزراء آبي أحمد من أجل التوجه نحو تسوية سياسية للحرب في بلاده. (عبد القادر محمد، 2021)

كما جُمدت بعض المساعدات التي كان يقدمها شركائها الغربيين مثل: الاتحاد الأوروبي، فقد علق الاتحاد الأوروبي أموالاً تُقدر بنحو 109 مليون دولار كمساعدات لدعم الميزانية الإثيوبية والتي سببت خسارة كبيرة لإثيوبيا، حيث كانت تعتمد عليها في تمويل المشاريع التنموية المختلفة في البلاد (Omna Tigray, n.d) .

ثالثاً: تأثير الصراع على الصعيد الإقليمي

لقد ترك الصراع آثارًا واضحة علي المستوي الإقليمي تمثل أبرزها في زعزعة الاستقرار بشكل خطير في منطقة القرن الإفريقي بأكملها، وهي منطقة لا تزال تعاني من توابع الحرب بين إثيوبيا وإريتريا التي أودت بحياة ما يصل إلى 100 ألف شخص، كما أدت إلى حرب إقليمية بالوكالة استمرت لمدة عقدي، وهدد هذا الصراع الحدود السودانية–الإثيوبية بسبب موجات النزوح من الداخل الإثيوبي والتي استمرت في التدفق منذ بدء الصراع في تيجراي، إذ يشترك السودان في حدوده مع شمال إثيوبيا، لذلك أغلق السودان جزئيًا حدوده الشرقية، ونشر قواته في المنطقة. (الشروق، 2020) .

رابعاً: اتساع دائرة الصراعات الإثنية في إثيوبيا

لقد أدئ الصراع الإثني الذي بدأ في تيغراي إلي وضع إثيوبيا أمام إشكالية حقيقية لاستقرار الدولة، إذ هز الصراع نسيج الدولة وهشش دور مؤسسات الحكومة ووسع دائرة العنف العرقي و سلسلة الصراعات في إثيوبيا داخل الدولة، واتخذ بعداً أخر مع القوميات الأخرى حيث سعت قومية الأمهرة إلى تطبيق سياسات انفرادية بالسلطة، فضلًا عن صراعها مع قومية الأورومو، على نحو يُفرغ عبارة "إثيوبيا أكبر من أن تنهار" من مضمونها، بالإضافة إلي صعوبة توحيد القوميات بالتفافها حول مشروع قومي لأن السلطة في ذاتها هي طرف أصيل في الصراع الإثني وأحد أسباب تأججه. (نيرمين سعيد، 2021)

فعقب انتهاء أزمة تيغراي أنفجر صراع في إقليم أمهرا بين مليشيات فانو "الأمهرية" والحكومة المركزية، والذي شكل بُعدًا آخر للأزمة الداخلية في إثيوبيا، والتي عكست معها التركيبة الاجتماعية الغير متجانسة للقوميات داخل الدولة، خاصة وأن مليشيات فانو كانت حتى وقت قريب تقاتل جنبًا إلى جنب مع الجيش الفيدرالي في إقليم تيغراي ضد جبهة تحرير تيغراي (صلاح خليل،2024) ، وقد باتت تشكل تهديدًا كبيرًا في إثيوبيا بعدما انقلبت على الجيش الفيدرالي بداية من أبريل 2023، حيث قامت بشن هجمات عسكرية ضد أهداف للجيش والشرطة الفيدرالية الإثيوبية في إقليم أمهرا، بسبب خطة طرحتها الحكومة الفيدرالية، لعمليات الدمج ونزع السلاح. (أسباب، 2024)

ويعد التمرد في إقليم الأمهرا خطراً يؤثر على أمن ووحدة التراب الإثيوبي ولا يقل تأثيراً عن تمرد التيغراي، وذلك نظرا لأن الأمهرا والتيغراي هما العرقيتان اللتان حكمتا إثيوبيا لسنوات طويلة، مما يعني أن عدم نجاح الحكومة في وضع حل جذري لهذه الأزمة قد يشكل خطورة على وحدة البلاد وقد يعرضها للتفكك مستقبلًا، كما أن تمرد مليشيا فانو قد يدفع مليشيات في أقاليم أخرى إلى رفض تنفيذ قرار الاندماج في الجيش أو الشرطة أو الحياة المدنية، مثل جيش تحرير أورومو الذي يسيطر على مساحات شاسعة في إقليم أوروميا ويمتلك أسلحة وخبرات سياسية وعسكرية طويلة، خاصة وأن الأورومو الذين يشكلون أكبر عرقية في إثيوبيا، لا يزالون يشعرون بالتهميش، ورغم أن رئيس الوزراء آبي أحمد ينتمي سياسيًا إلى هذه العرقية، إلا أنهم يرون أن مناطقهم لا تزال تعاني من ضعف في التنمية. (صلاح خليل، 2024)

حيث شهدت البلاد حوادث عنف وقتل في أوروميا وبني شنقول والمنطقة الجنوبية من البلاد ، حيث فتحت مليشيات الأمهرة جبهة أخرى للصراع في إقليم بني شنقول–جوميز الذي شهد اشتباكات عسكرية ذات طبيعة إثنية منذ وصول "آبي أحمد" للسلطة في 2018، و دار الصراع بين السكان الأصليين ومستوطني المنطقة من قومية الأمهرة، حتى وصلت الأمور إلى اشتباكات دامية في أبريل 2021 بعد تعرض السكان الأصليين لحملات عنف ممنهجة تضمنت تهجيرهم من أراضيهم، والدفع بهم إلى حدود السودان،

وفي الإطار نفسه، اتسعت دائرة الصراع حتى وصلت إلى منطقة كوارة، وهي المنطقة الأقرب لسد النهضة من الناحية الشمالية، وتكتسب أهمية استراتيجية كبرى.

وامتد الأمر إلى اشتباكات عسكرية دامية أيضاً بين قوميتي العيسى والعفر، على الحدود الإثيوبية مع الصومال والتي تبعد عن الصومال حوالي 37 كم فقط، مما يجعل أي توتر فيها شديد الحساسية بالنسبة للحكومة الإثيوبية، لأنه قد يدفع قبائل العيسى المنتمية للصومال لشن هجوم على إقليم العفر من جهة الشرق لتخفيف الضغط الناجم عن الهجمات بالأسلحة الثقيلة من قبل قبائل العيسى، ولذلك فإن المشهد الحالي في إثيوبيا لا يعبر إلا عن حالة من الاقتتال الأهلي. (نيرمين سعيد، 2021)

الخاتمة

لقد جاءت الدراسة لتوضح على أن الانتماء العرقي ليس في حد ذاته القوة الدافعة للصراعات الإثنية، بل هو أداة يستخدمها القادة السياسيون لحشد المؤيدين سعياً وراء السلطة والثروة والموارد، فالعرق أداة وليس محركاً للصراع بين المجموعات العرقية.

وجاءت لتؤكد على أن إيجاد حل شامل لأعمال العنف وتأكيد وحدة واستقرار الدولة لن يتم تحقيقه طالما أن تركيز الحكومة الفيدرالية ينصب بالأساس على كيفية البقاء في السلطة دون توجيه الاهتمام للأزمات في الأقاليم الإثنية والتي تحتاج إلى اهتمام بالغ وتلبية لمطالبها واحتياجاتها، ولذلك فإن الدعوة إلى الحوار دون اتخاذ بعض إجراءات بناء الثقة لن تنجح في تحقيق أهدافها.

وقد توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج المهمة منها– :

1. إن أزمة الصراعات التي تعيشها الدولة الإثيوبية هي من القضايا التي تتعلق بالتنوع العرقي والمظالم التاريخية والتي حدثت لتكون بمثابة تذكير بالعواقب المحتملة لإهمال هذه القضايا وأهمية اتخاذ التدابير الاستباقية لمنع هذه الصراع المهددة لاستقرار الدولة.

2. إن التهميش والتوزيع غير العادل للموارد والسلطة ينشأ التفكير العرقي والتعبئة العرقية ويتحول إلي كراهية متأصلة للقوميات الأخرى، لذا يجب إعادة هيكلة الأقاليم الإثيوبية بما يضمن التوزيع العادل للموارد علي جميع الأقاليم والقوميات .
3. أوضحت الدراسة أهمية استقرار الوضع السياسي والأمني في تعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات.
4. أكدت على أهمية احترام حقوق الإنسان أثناء النزاعات وضرورة توحيد الصفوف الداخلية للشعب في نسيج موحد داخل كيان الدولة.
5. أبرزت أهمية عملية بناء السلام والمصالحة المجتمعية للتغلب على آثار الصراعات الطويلة.

التوصيات

إن الطريق نحو الاستقرار الدائم في إثيوبيا يتطلب اتباع نهج شامل متعدد الجوانب من خلال مجموعة من الاجراءات والسياسات لذا توصي الدراسة بضرورة:

١ .تعزيز آليات الحوار الشامل، وتقاسم السلطة التي تعكس التنوع في البلاد، والالتزام بالتوزيع العادل للموارد لبناء الاستقرار على المدى الطويل، حيث يمكن لعمليات العدالة الانتقالية وتعزيز المصالحة أن تساهم في تحييد الخلافات الإثنية وإيجاد آلية للحوار يمكن أن تخلق مساحات للتواصل والتفاهم المفتوح بين المجموعات العرقية المختلفة.

٢ .تعزيز المؤسسات الديمقراطية لضمان التمثيل العادل من خلال القنوات المشروعة .

٣ .تعزيز آليات الحكم الرشيد التي تتسم بالشفافية والمساءلة وتحترم حقوق الإنسان لبناء الثقة بين الدولة ومواطنيها.

٤ .نشر قيم التسامح من خلال برامج التعليم التي تنشر الوعي بقبول الأخر.

٥ .ضرورة تحسين الوضع الاقتصادي لإثيوبيا والذي يعد نقطة حاسمة في إطار تعزيز عملية السلام في البلاد، حيث إن استمرار تفاقم أزمة الاقتصاد الكلي لا تنحصر آثاره على عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في إثيوبيا، بل يعرض الخطوات التي تم

اتخاذها نحو تعزيز السلام إلى مخاطر الانتكاس، فتعزيز التنمية الاقتصادية التي تسمح باستفادة كل المواطنين، وليس مجرد قِلة مختارة، وتساهم في تخفيف حدة الفقر والحد من المنافسة على الموارد المحدودة.

٦ .تعزيز جهود المجتمع الدولي واستمرار عملية الوساطة الدولية لتسهيل الحوار بين الأطراف المتحاربة وتهدئة التوترات وتمهيد الطريق لسلام دائم في إثيوبيا، فدعم مبادرات بناء السلام الإقليمية يمكن أن تسهم في معالجة الصراع وتعزيز سبل التعاون بين الدول الأفريقية وخلق بيئة أكثر استقرارًا وأمانًا للقارة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1.وليد كاصد، **الفيدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية** (بغداد: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2019).

ثانياً: الرسائل العلمية

1.بلقاسم مربعي، **آليات إدارة التعددية الإثنية ودورها في بناء الدولة** (دراسة في النموذج الماليزي) ، رسالة ماجستير (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٤-٢٠١٥).

ثالثاً: الدوريات والمجلات العلمية:

1.أحمد عبد القادر، محددات الصراعات الداخلية المسلحة في النظم السياسية: دراسة نظرية، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية** (القاهرة: جامعة الإسكندرية، المجلد الثامن، العدد السادس عشر، يوليو 2023).

2.أحمد همام، التعددية الإثنية ومستقبل الاستقرار السياسي في إثيوبيا، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 24، العدد 3، يوليو 2023).

3.محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الخامس عشر، يناير 2016).

4.مصطفى أبو درنة، الاستقرار السياسي وأثره على الإدارة المحلية دراسة نظرية، المجلة **العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي** (ليبيا: كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، العدد 2، أكتوبر 2020).

5.علي سعدي، رعد خضير، أزمة المجتمعات الإثنية في إثيوبيا تيجراي نموذجاً، **مجلة قانونية والاجتماعية** (بغداد: العلوم السياسية جامعة النهرين، المجلد السادس، العدد الأول، 15 مارس 2021).

6.خليفة داود، الإثنية اللغوية وأزمة الهوية، **مجلة التعليمية** (الجزائر: مجلة التعليمية، المجلد ٤، العدد ١٠، مارس ٢٠١٧).

7.خيري عمر، إثيوبيا بين الفيدرالية والتفكك، **رؤية تركية** (أنقرة: جامعة صقاريا، ٢٠٢٢).

8.مروه محمد، **حقوق الأقليات في القانون الدولي**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 9 أغسطس 2022، متاح على الرابط التالي https://democraticac.de/?p=83782

9.إسلام منير، محمد المصلحي، وآخرون، **الصراع الدولي.. مراحله وأساليب إدارته**، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 6 يونيو 2021، https://acrseg.org/41868

10.زهور مشرقي، **الحركات الانفصالية بين الدوافع الداخلية والتوظيف الخارجي** (تونس: المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية، 19 فبراير 2021) متاح على الرابط التالي https://short-link.me/Nto5

11.أيمن شبانة، **الصراع في إقليم تيجراي.. الأبعاد والسيناريوهات المحتملة (دراسة)**، (القاهرة: مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية،25 نوفمبر 2020)

12.شوحة مريم، زعرور حسينة، **الدولة القومية بين إدارة التعددية الإثنية واستراتيجيات التسوية في منطقة القرن الإفريقي: دراسة حالة إثيوبيا**، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاقتصادية، 2019)https://short-link.me/NteJ .

13.جورجيت سينغ، **الاتحاد الأفريقي وأزمة تيغراي** (الرياض: مركز سمت للدراسات، ٦ مايو ٢٠٢١) متاح على الرابط التاليhttps://short-link.me/L9NR

14.سمر الباجوري، **كيف تؤثر حرب تيجراي على الاقتصاد الإثيوبي؟**، (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،8 ديسمبر 2021) متاح على الرابط التالي https://short-link.me/NtoY

15.عبد القادر محمد، **تأثير العقوبات الأمريكية علي إريتريا في مسارات الصراع في إثيوبيا** (أنقرة: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٣٠ ديسمبر ٢٠٢١) متاح علي الرابط التاليhttps://short-link.me/L9OE

16.نيرمين سعيد، **اتساع الصراعات الإثنية.. التفكك قد لا يكون مستبعداً** ، (القاهرة: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 17 أغسطس 2021) متاح علي الرابط التالي https://ecss.com.eg/16092

17.صلاح خليل، **مليشيا فانو: تعميق الأزمة الداخلية في إثيوبيا** (القاهرة: المركز المصري للفكرة والدراسات الاستراتيجية، ٣٠ مايو ٢٠٢٤) متاح على الرابط التالي https://ecss.com.eg/46094

18.علي هندي، **إقليم الاوجادين الفرص والتحديات لإثيوبيا**، (لندن: مركز التقدم للسياسات، 11 فبراير 2020)https://short-link.me/NtpQ

19.أحمد عسكر، **هل يصمد اتفاق بريتوريا في إثيوبيا**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، نوفمبر ٢٠٢٢).

20.وليد دروزي، إثيوبيا والصراع مع إقليم تيغراي : خلفياته ، مآلاته وآفاقه، **مجلة السياسة العالمية** (الجزائر: جامعة طاهري محمد بشار، المجلد (٦)، العدد (١) ، ٥ يونيو ٢٠٢٢).

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1.الشروق، **إثيوبيا تسحب الآلاف من قواتها العاملة في الصومال**،13 نوفمبر 2020 متاح علي الرابط التالي
https://www.shorouknews.com/mobile/news/view.aspx?cdate=13112020&id=d81598b7-535c-45f1-b07c-72b87553cf58

2.أسباب، **كيف يمكن لإثيوبيا أن تشعل فتيل أكبر صراع دموي في أفريقيا؟**، مارس ٢٠٢٤، متاح علي الرابط التالي https://2u.pw/BJP0NGLj

3.رحمة حسن، **ماذا يحدث في إثيوبيا؟**، المرصد المصري، 26 نوفمبر 2021، https://marsad.ecss.com.eg/65254

4.النهار العربي، **تصعيد خطير... صواريخ على أسمرة من إثيوبيا**، 14 نوفمبر 2020، https://www.annaharar.com/arabic/push-notification/14112020084932060

5. قراءات أفريقية ، **جمهورية إثيوبيا**،
https://qiraatafrican.com/encyclopedia/ethiopia

6.رباب عزام، **إثيوبيا من الداخل هل تتفكك وريثة الحبشة إلي دويلات**، السفير العربي، 5 سبتمبر 2021، متاح علي الرابط التالي is.gd/N3FBWo

References

1. Periodicals, Reports

1.Semir Yusuf, Managing Ethiopia's ethnic divisions through constitutional design, **EAST AFRICA REPORT 37** (Pretoria: Institute for Security Studies, February 2021).

2. Abebaw Y. Adamu, Diversity in Ethiopia: A Historical Overview of Political Challenges, **The International Journal of Community Diversity** (Washington: University of Illinois, January 2013).

3. Girmachew Adugna, Once Primarily an Origin for Refugees, Ethiopia Experiences Evolving Migration Patterns, **Migration Policy Institute** (Washington: Migration Policy Institute ,5 October 2021, https://www.migrationpolicy.org/article/ethiopia-origin-refugees-evolving-migration

4. Aemro Tenaw Birhan, Ethnic Identity and National Unity in Ethiopia: Challenges and Opportunities for Building National Consensus, **Journal of Political Science and International Relations**, (Washington: Science Publishing Group, Volume 7, Issue 2, 24 May 2024) Available on: https://sciencepublishinggroup.com/article/10.11648/j.jpsir.20240702.12

5. Aregawi Berhe ،**Ethnic Federalism in Ethiopia: Genuine Federalism or Divide and Rule** ,5 February 2009 https://www.ascleiden.nl/news/ethnic-federalism-ethiopia-genuine-federalism-or-divide-and-rule

6. Bekalu Atrnafu Taye, **Ethnic federalism** (Addis Ababa: Kotebe Metropolitan University, 7december 2017), https://www.researchgate.net/publication/326718352_Ethnic_federalism_and_conflict_in_Ethiopia

7. Ethiopian Business Review, **Regional Growth Varies as Unfair Resources Distribution Persists**, 8 September 2024, Regional Growth Varies as Unfair Resources Distribution Persists – Ethiopian Business Review

8.Tegbaru Yared, getting to grips with Ethiopia's ethnic and political violence is vital for stability, **Institute for Security Studies**,17 January 2022, https://issafrica.org/iss-today/getting-to-grips-with-ethiopias-ethnic-and-political-violence-is-vital-for-stability.

9. Abdulkader M. Yusuf, **The Ethiopian Federal System "TheFormative Stage,** (berlin: FRIEDRICH EBERT STIFTUNG, JANUARY 2011).

10. Semir Yusuf, **Drivers of ethnic conflict in contemporary Ethiopia** (Pretoria: Institute for Security Studies, December 2019).

11. Hisham Aidi, **The Tigray War and the African Union** (Rabat: Policy Center for New South, August 2021).

12. Heran Abebe, Getachew Belaineh, **Key Considerations: Social Science Perspectives for Emergency Response to the Conflict in Northern Ethiopia**, social science in Humanitarian Action Platform, 2022).

2. Websites

1.World Population Review, **Where is Ethiopia in the World?,** https://worldpopulationreview.com/countries/ethiopia/location

2. City population, **Oromia Region in Ethiopia,** https://www.citypopulation.de/en/ethiopia/admin/ET04__oromia/

3. The Union Refugee Agency, **World Directory of Minorities and Indigenous Peoples – Ethiopia**: Oromo, January 2018,

https://www.refworld.org/reference/countryrep/mrgi/2018/en/64505

4. Encyclopedia, **Oromos**, 29 May 2018, https://www.encyclopedia.com/social-sciences-and-law/anthropology-and-archaeology/people/oromo

5. Britannica, **Dire Dawa**, 7 October 2023, https://www.britannica.com/place/Dire-Dawa

6. CIA, **Ethiopia**, https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/ethiopia/

7.Omna Tigray, **International Community's Response to the War on Tigray**, Available on: https://omnatigray.org/slide-deck/international-communitys-response-to-the-war-on-tigray/

8. Britannica, **Tigray historical region**, Ethiopia, https://www.britannica.com/place/Tigray-historical-region-Ethiopia

9. minbane, Ethiopia: **The Amhara Popular Front fights for Independence**,2 July 2023, https://minbane.wordpress.com/2023/07/02/https-wp-me-p1xtjg-ogk-2/

10.Migration Policy Institute, **Ethiopia**, https://www.migrationpolicy.org/country-resource/ethiopia

11. Oromo liberation front, **Oromia Briefs**, https://www.oromoliberationfront.org/OromiaBriefs.htm

12. Ethiopia Save the children, **Amhara Region Area brief**, December 2013,p1, https://2u.pw/BteORgnd

13. Michelle Gavin, **The Conflict in Ethiopia's Tigray Region: What to Know**, 10 February 2021, The Conflict in Ethiopia's Tigray Region: What to Know | Council on Foreign Relations (cfr.org) .